«الخليج» يعلن اليوم الثلاثاء آخر موعد لفتح حساب «الدانة»

أعلن بنك الخليج أن اليوم الثلاثاء الموافق 31 أكتوبر الجاري هو آخر موعد لقيام العملاء بفتح حسابات الدانة وإيداع المزيد من المبالغ فيها، وذلك بهدف زيادة فرص الفوز والدخول في سحب مليونير الدانة السنوي على جائزة المليون دينار كويتي. وقال البنك يتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2017 سحوبات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي، وسحوبات ربع سنوية تصل قيمتها إلى ،000500 دينار كويتي. بالإضافة إلى السحب الأخير على الجائزة الكبرى البالغة قيمتها مليون دينار كويتي، والذي من المقرر إجراءه في تاريخ 11 يناير 2018 ويتخلله تتويج مليونير الدانة لعام 2017. ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، مباشرة عبر تحول المبالغ من أي حساب محلي، بإستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية.

بدء استقبال الدفعة السابعة في برنامج «حديثي التخرج»

الهاشل: «المركزي» سيواصل توفير فرص التدريب للشباب الكويتي لدعم القطاع المصرفي

صرح محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد يوسف الهاشل إنه في إطار التعاون المستمر بين بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية لتجسيد أهمية المسئولية المجتمعية للقطاع المصرفي في المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع، بما في ذلك بناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، ومواصلة لتنفيذ برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرج، وكثمرة للتعاون بين بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية، فقد تم البدء في استقبال طلبات الدفعة السابعة من الراغبين في الالتحاق بالبرنامج الوطني لتأهيل حديثي التّخرج للعمل المصرفي. ويهدف هذا البرنامج إلى اختيار نخبة من حديثي التخرج لتدريبهم وتطوير مهاراتهم في العمل المصرفي من خلال التدريب النظري والميداني لمدة سنة في البنوك الكويتية وبعض المؤسسات العالمية المشهود لها بالكفاءة والسمعة في مجال العمل المصرفي، وبما يوفر لهم فرصة اكتساب خبرة عملية ومهنية تمهيداً لدخولهم في مجال العمل المصرفي لدى البنوك المحلية، وليكوّنوا نواة لجيل جديد مُتميز من القياداتالواعدة في العمل المصرفي.

محمد الهاشل

وأضاف المحافظ أن هذا البرنامج المتميز يأتي بمبادرة ودعم من بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية، وإدارة معهد الدراسات المصرفية الذي عمل على تصميم وإعداد وتنفيذ ذلك البرنامج لتعزيز أداء الكوادر الوطنية العاملة في القطاع المصرفي في دولة الكويت بنُخبة مُتميزة من الكويتيين حديثي التخرج المتميزين دراسياً وتدريبياً.

وأوضح المحافظ بأن هذا البرنامج يشكّل أحد أفضل الخيارات المتاحة لحديثي التّخرج ممن يرغبون في العمل في القطاع المصرفي، وذلك بما يشتمل عليه من تنوع في المجالات المصرفية والمالية بما يعكس رؤية مستقبلية تتفاعل مع التطورات في العمل المصرفي والمالي، وبما يجعل مخرجات هذا البرنامج تتسم بالجودة العالية، حيث تضافرت جهود مختلف الجهات المعنية على تنفيذه ودعمه جهود مخلصة في إطار التعاون فيما بين بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية، وجهود معهد الدراسات المصرفية الذي نجح في التعاون وعقد اتفاقات تدريب مع بنوك عالمية متميزة في مجالات إدارة الثروات والأصول على مستوى العالم.

المركزي يواصل تدريب الشباب الكويتي

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالتأكيد على أن بنك الكويت المركزي سيواصل جهوده الحثيثة في توفير أفضل فرص التدريب للشباب الكويتي في إطار دعمه المستمر لرفد القطاع المصرفي بالكفاءات بما يعزز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن جهود بنك الكويت المركزي الخاصة بتنمية وتطوير الكوادر الوطنية تشمل على طرح وتطوير العديد من البرامج ذات المستوى الرفيع بالتعاون مع كوكبة من أفضل المدربين في العالم وتتعاون في هذا الإطار مع مؤسسات أكاديمية وتدريبية مرموقة منها كلية هارفرد للإدارة كما تتعاون مع بنوك ومؤسسات مصرفية وعالمية في إطار التعاون المشترك لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في جميع المستويات من حديثي التخرج وذوي الخبرة وتقدم البعثات والمساندة للدراسات العليا والحصول على الشهادات المهنية من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتدريبية.

ترسيخاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الشاملة

«التجاري» يدعم الأنشطة الاجتماعية لجمعية الرميثية التعاونية

قام البنك التجاري بتقديم مساهمة مالية لدعم الأنشطة الاجتماعية والفعاليات الخيرية والإنسانية والثقافية والتعليمية والرياضية التي تقوم جمعية الرميثية التعاونية برعايتها وتنظيمها والتي ينتفع بها المواطنين قاطني منطقة الرميثية. وفي هذا السياق، أكد البنك التجاري الكويتي أن مساهمته لدعم مؤسسات المجتمع المدني ومنها الجمعيات التعاونية إنما تأتي انطلاقاً من مسئوليته المجتمعية كمؤسسة مالية تهدف إلى ترسيخ دعائم العمل الاجتماعي التطوعي القائم على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة لأفراد المجتمع كافة وكذلك لمؤسسته المدنية القائمة على خدمة شرائح المجتمع بهدف تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتوطيد أواصر التعاون بين البنك والجهات والمؤسسات القائمة على خدمة المجتمع وأفراده. وفي هذا السياق قامت المديرة الإقليمية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بدور بوخمسين، بتقديم شيك المساهمة إلى أمين صندوق جمعية الرميثية التعاونية –بدر حسن حيات، الذي عبر عن شكره وامتنانه لمبادرة البنك التجاري الكويتي، مشيدا بالدور الفعال الذي يقوم به البنك في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية التي ينتفع بها قاطني منطقة الرميثية.

البنك يواصل نشاطه الاجتماعي

في إطار خطته الإستراتيجية المتكاملة للتوسع في المملكة

«الوطني - السعودية» يفتتح فرعين جديدين في الرياض والدمام

الصقر: نسعى للاستفادة من فرص نمو الأعمال في السوق السعودي

أعلن بنك الكويت الوطني – السعودية عن حصوله على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي ساما (SAMA) على افتتاح فرعين جديدين للبنك في المملكة العربية السعودية في كل من الرياضوالدمام إلى جانب فرع البنك الرئيسي العامل حالياً في مدينة جدة.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر "إن حصولالوطني على الموافقة لافتتاح فرعين جديدين في المملكة يأتي في إطار الخطة الاستراتيجية المتكاملة للبنك والرامية إلى التوسع في المملكة التي تعد أكبر أسواق المنطقةوتقدم فرصاًواعدة وذلك بفضل ما تشهده من استقرارفي الأداء الاقتصادي.

وأكد الصقر أن بنك الكويت الوطني يسعى إلى الاستفادة من نمو الاقتصاد السعودي لاسيما مع الدعم الحكومي القوي للاقتصاد وذلك عبر ضخ استثمارات ضخمة في العديد من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، منها قطاعات: النقل، الإسكان، الطاقة والخدمات المالية. مشيداً في الوقت ذاته بدور معالي وزير المالية ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي لجهودهم في اصدار قرار الموافقة على افتتاح الفرعين الجديدين للبنك في السعودية.

عصام الصقر

وذكر الصقر أن البنك الوطني يسعى دائماً لتقديم خدمات متطورة تواكب وتناسب طبيعة السوق السعودي، عبر توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية التجارية لعملائه والتي تغطي شريحة واسعة من القطاعات المختلفة كالتمويل التجاري، المقاولات، الشركات، التجزئة والخزانة، كما يستمر البنك في البحث عن الفرص الاستثمارية والتمويلية الجيدة في المملكة.

وأضاف أن بنك الكويت الوطني – السعودية يسعى إلى إقامة شبكة فروع متطورة في السعودية،إذ يتم اختيار مواقع الفروع الجديدة طبقاً لمعايير محددة منها جاذبية المنطقة من حيث الكثافة السكانية وحجم الأعمال المتوقعة وحاجة المنطقة من حيث عدد العملاء من مختلف الشرائح، مع الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية بهذا الخصوص.

وأوضح أن البنك سيقوم بتجهيزالفرعين الجديدين بأحدث التقنيات المصرفية لضمان مستوى متميز من الخدمة لعملائه، وذلك عبر تقديم باقة من الخدمات المتميزة، بالإضافة الى تسهيل وصولهم إلى حساباتهم لدى أي فرع من خلال الربط الإلكتروني بين كل فروع البنك.

وأكد على قدرة الوطني في توفير كافة الخدمات المصرفية للشركات في منطقة الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص والتي تعتبر من أهم الأسواق المستهدفة للبنك لاسيما وأنها من أكبر أسواق المنطقة، مشيراً إلى أن البنك يسعى في الوقت ذاته لتكوين شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات السعودية.

وأفاد أن البنك يحتل مكانة مميزة ضمن قائمة البنوك الخليجية تمكنه من تحقيق نمو مستقبلي جيد، حيث يعتبر الوطني من أكبر المجموعات المصرفية التي تتمتع بملائة مالية عالية على مستوى المنطقة.

المؤشرات الإقليمية للأسعار سجلت استقراراً مماثلاً

نشاط قطاع العقار في الكويت يكتسب متانة خلال الربع الثالث والأسعار تستقر

المبيعات بلغت منذ بداية السنة 879 مليون دينار لأكثر من 2.519 صفقة

العقار السكني بلغت مبيعاته 226 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بواقع 20 بالمئة

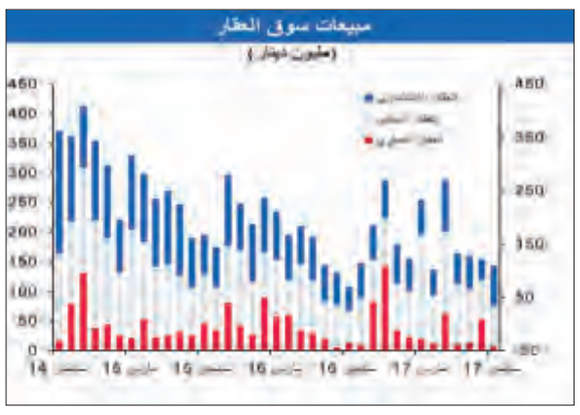

مبيعات سوق العقار

مبيعات العقار السكني

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس لقد اكتسب نشاط سوق العقار قوة خلال الربع الثالث من العام 2017مع تسارع وتيرة المبيعات واستقرار الأسعار. فقد سجل القطاع نمواً واضحاً في الربع الثالث بواقع 20% على أساس سنوي، مسجلاً نمواً جيّداً لأول مرة منذ الربع الرابع من العام 2014 وذلك على الرغم من العوامل الموسمية التي تطرأ عادة خلال هذه الفترة من السنة. ونتج عن تسارع النشاط استقراراً في الأسعار، مع تراوح المؤشرات عند نطاق متوسطها لفترة الإثني عشر شهراً. وسجلت المؤشرات الإقليمية للأسعار استقراراً مماثلاً رغم بعض التفاوت في الأداء.

واستمر قطاع العقار السكني في دعم نشاط سوق العقار خلال أول ثلاثة أرباع من العام. فقد بلغت المبيعات في العقار السكني 226 مليون دينار خلال الربع الثالث من العام 2017 مسجلة ارتفاعاً بواقع 20% على أساس سنوي. وبلغت المبيعات منذ بداية السنة ما يصل إلى 879 مليون دينار لأكثر من 2,519 صفقة. وفيما يخص مبيعات شهر سبتمبر، فقد سجلت ارتفاعاً بواقع 28% على أساس سنوي مع تحسن الصفقات بواقع 36% على أساس سنوي. ولم ينحصر الإقبال المتجدد على العقار في فئة محددة دون الأخرى، بل جاء الارتفاع في مبيعات المنازل والقسائم على السواء وذلك بواقع 26% و21% على التوالي منذ بداية السنة.

ساهمت قوة النشاط في الربع الثالث من العام 2017 في تقديم المزيد من الدعم لأسعار العقار السكني. فقد بلغ مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية 153.1 نقطة خلال سبتمبر دون أي تغير عن العام الماضي. وارتفع مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار الأراضي السكنية إلى 172.8 نقطة في سبتمبر مرتفعاً بواقع 4% خلال الشهر، ولكنه لا يزال متدنياً عند 5.5% على أساس سنوي. وبالرغم من تدني أسعار العقار السكني بواقع 17% من أعلى مستوياتها إلا أن وتيرة تراجعها السنوية قد انخفضت إلى أقل من 5%، ما يعكس نهاية الحركة التصحيحية في الأسعار.

ولا يزال نشاط العقار الاستثماري متدنياً على عكس العقار السكني، وذلك نظراً لإقبال المستثمرين على قطاعات أخرى. فقد بلغت مبيعات القطاع في الربع الثالث من العام الحالي 160.5 مليون دينار متراجعة الى ثلث ما حققته في الربع الثالث من العام 2014. ومن المحتمل أن يكون أداء بورصة الكويت الاستثنائي هذا العام قد تسبب في تحول اهتمام المستثمرين عن سوق العقار. ومع قوة نمو الأسهم هذا العام، فقد تراجع قطاع العقار الاستثماري ولم يتمكن من تحقيق عوائد جيدة مع ارتفاع عدد الشقق الشاغرة وتدني التضخم الإسكاني (الإيجارات) وارتفاع تكاليف الخدمات.

واستمر تباطؤ نشاط القطاع في فرض الضغوطات السلبية على أسعار العقار الاستثماري. فقد تراجع مؤشر بنك الكويت الوطني للمباني الاستثمارية إلى 171.1 نقطة خلال سبتمبر وذلك بواقع 5.7% على أساس سنوي، ليستقر المؤشر عند مستويات مماثلة لمستويات نهاية العام 2013. فقد تراجع المؤشر بواقع 25% من أعلى مستوياته في يوليو 2015.

ومن جهة أخرى، سجل قطاع العقار التجاري أداءً جيداً في الربع الثالث. فقد تم تسجيل 20 صفقة تجارية خلال الربع بقيمة إجمالية بلغت 74 مليون دينار. وجاءت معظم الصفقات خلال الربع لمبان ومكاتب تجارية. وتراجعت المبيعات منذ بداية السنة في هذا القطاع بواقع 30% بينما تراجعت الصفقات بواقع 20%.

تعليقا على رفع تصنيف البنك من فيتش

الماجد: تطور تصنيفات «بوبيان» المختلفة في السنوات الأخيرة دليل على نجاحنا

اكد نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد ان رفع تصنيفات البنك المختلفة وتقييمه من قبل المؤسسات المختصة عالميا انما يؤكد نجاح البنك في التوسع محليا وهو ما انعكس ايجابيا على ايراداته التشغيلية ومعدلات ربحيته.

وكان الماجد بذلك يعلق على رفع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف القدرة الذاتية للبنك (Viability Rating – VR) من BB+ إلى BBB– مع تثبيت تصنيف الودائع عند مستوى A+. وبذلك يعتبر تصنيف القدرة الذاتية لبنك بوبيان من وكالة فيتش ثاني أعلى التصنيفات بين كافة البنوك المحلية.

وقد اشار التقرير إلى ان هذا التقييم المتميز يعكس تحسن العلامة التجارية للبنك والتنفيذ الفاعل لاستراتيجية البنك الموضوعة مع ارتفاع ربحية البنك وايراداته بالمقارنة مع البنوك المحلية المنافسة.

عادل الماجد

وقد اشادت فيتش في تقريرها إلى المكانة القيادية التي يحتلها نموذج اعمال البنك في السوق المحلي من خلال تقديم خدمات تكنولوجية مبتكرة (Fintech) لعملاء التجزئة مشيرة الى لدى البنك فريق إداري متخصص يتمتع بخبرة عالية في مجال الخدمات المصرفية المحلية.

من ناحية أخرى فقد أوضحت فيتش إلى أن الأهداف الاستراتيجية لبنك بوبيان اثبتت اتساقها واستدامتها وانها محددة حول النمو المحلي الطبيعي وان إدارة البنك أظهرت سجلاً فعالا في تنفيذ هذه الاستراتيجية. كما اشار التقرير الى جودة محفظة التمويل لدى البنك حيث تعد واحدة من أقل نسب الديون الغير منتظمة في القطاع المصرفي مع نسبة تغطية مرتفعة.

واوضح الماجد إن تحسن التصنيف الائتماني المستمر لبنك بوبيان على مدار الأعوام الماضية يعكس نجاح استراتيجية إدارة البنك والتي أثمرت عدة إنجازات جنباً إلى جنب مع زيادة الحصة السوقية لبنك بوبيان والتوسع في التغطية الجغرافية للبنك.

واضاف "الى جانب ما سبق فان السياسات المصرفية الحصيفة المتبعة في البنك اسهمت في نقلة نوعية للبنك إلى مصاف أهم البنوك ليس على مستوى الكويت فحسب بل على مستوى المنطقة ككل ما أدى إلى الثقة المتزايدة من وكالات التصنيف والتي يتم تأكيدها يوماً بعد آخر عبر رفع التصنيفات الائتمانية للبنك أو تأكيد بعضها".

وكانت وكالة موديز للتصنيف وهي احدى أعرق وكالات التصنيف الائتماني على مستوى العالم قد قامت خلال الربع الاول من العام الحالي برفع التصنيف الائتماني لودائع بوبيان طويلة الأجل من Baa1 إلى A3 ، فقد حصل بنك بوبيان على المركز الثامن وفقاً لتصنيف جلوبال فاينانس لأكثر البنوك الاسلامية اماناً في دول الخليج لعام 2017.

وكان بنك بوبيان قد حقق ارتفاعا في ارباحه الصافية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي بلغت نسبته 15 % محققا 34 مليون ديناركويتي وبربحية سهم 13.9 فلس مقارنة مع 13 فلس مع ذات الفترة من العام الماضي.